حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٨١) ٢٤ /٣/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (81) 24/3/2013

الأسلحة الكيماوية تدخل على خط الصراع

"الائتلاف الوطني" يختـــار "هيتو" رئيساً للحكومة

■ البديل:

استولى الجيش الحر يوم أمس السبت على اللواء ٣٨ في درعا، وحرر المعتقلين الذين كانوا في داخله، وأظهرت لقطات فيديو بثها المرصد السوري لحقوق الإنسان عبر الإنترنت جثة العميد محمود درويش قائد القاعدة وسط بركة من الدماء في دورة مياه، وتشهد درعا تغييراً في موازين القوى على الأرض، خاصة أن بعض المقاتلين الذين تمّ تدريبهم في معسكرات داخل الأردن قد عادوا للقتال في درعا، ومن المتوقع أن تدخل دفعات جديدة من المقاتلين يتم إعدادها من أجل كسر موازين القوى بين الجيش الحر وقوات النظام، وفي هذا الوقت عادت حمص إلى الاشتعال من جديد، خاصة مع استهداف حي الوعر يومي الجمعة والسبت الماضيين، وهو الحي الذي كان يعتبر آمناً، ويضم مئات الآلاف من النازحين، وقد ردت كتائب «الفاروق» بحسب ناشطين على هذا القصف بقصف الأحياء الموالية للنظام في المدينة، وقد شهد حي الوعر نزوح بعض ساكنيه خوفاً من تطور الأمور، خاصة وأن أخبار كثيرة بدأت تنتشر عن احتمال حدوث تصفيات طائفية في المدينة.

من جهة أخرى، قالت الأمم المتحدة يوم الخميس إنها ستحقق في مزاعم سوريا بأن مقاتلي المعارضة استخدموا أسلحة كيماوية في هجوم قرب حلب، غير أن دولاً غربية طلبت إجراء تحقيق في جميع المزاعم الخاصة باستخدام هذه الأسلحة المحظورة.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون «قررت إجراء تحقيق للأمم المتحدة في احتمال استخدام أسلحة كيماوية في سوريا.» وأبلغ الصحفيين بأن التحقيق سيركز على «الحدث الذي الحدث "الذي أشارت إليه الحكومة السورية"، وقد شكل إطلاق الصاروخ الذي يحتوي على مواد كيماوية على خان العسل في حلب ضجة عالمية، خاصة أن أمريكا وغيرها من الدول كانوا قد اعتبروا أن استخدام الأسلحة الكيماوية خطاً أحمر، وقد تبادل النظام والمعارضة الاتهامات بهذا الصدد، لكنهما نددا سوية بحادثة اغتيال الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (٨٤ عاماً) في مسجد الإيمان في المزرعة بدمشق، وقد قتل حفيده أيضاً في التفجير، بالإضافة إلى عدد آخر من الموجودين في المسجد، وقد شيع جثمانه يوم أمس السبت.

وفاز عضو المجلس الوطني السوري، غسان هيتو، الثلاثاء الماضي، بانتخابات رئاسة الحكومة المؤقتة، التي من المنتظر أن تدير المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر، وقد أثار اختيار هيتو غضب بعض أعضاء الائتلاف الذين جمدوا عضويتهم فيه، ومنهم المعارضين وليد البني، وكمال اللبواني. وقال هيتو إن الحكومة التي سيشكلها لن تتحاور مع النظام السوري، وشكر السعودية وقطر وتركيا على دعمها المادي والسياسي للمعارضة السورية، داعياً الدول الداعمة للنظام إلى "عدم الرهان على الطرف الخاطئ".

■ رأي البديل- حكومة «هيتو»!

دفعت كل من تركيا وقطر واخوان المسلمين الائتلاف الوطني السوري إلى تشكيل حكومة انتقالية، وجاء التصويت لمصلحة غسان هيتو ليكون رئيساً للحكومة، وآخر ما كان يتوقعه الكثير من المعارضين أن يكون على رأسها شخصية لا يعرفها حتى المعارضون أنفسهم، وقد فجر اختياره انقساماً واضحاً في الائتلاف، حيث جمد بعض أعضاء الائتلاف عضويتهم فيه، وقال البعض إن أعضاء الائتلاف كانوا قد توافقوا على أن يكون رئيس الحكومة شخصاً من خارج الائتلاف، بينما ألمح آخرون من جديد إلى سيطرة الإخوان المسلمين على الائتلاف..

بعض القوى الإقليمية أسهمت بشكل فاعل في بقاء قوى المعارضة والثورة غير موحدة، وسعت جاهدة إلى تمكين فصيل واحد، وهو الإخوان المسلمين من السيطرة على المجلس الوطني بداية، ومن بعده الائتلاف الوطني، كما سعت إلى إبقاء القوى الديمقراطية ممثلة في الائتلاف بصفة فردية، وليس بصفتها الحزبية، ومنذ انطلاقة الثورة كانت مساعدة تلك القوى الإقليمية تذهب في طريق واحد، وإلى جهات بعينها، وهو ما جعل الصوت اللاعقلاني هو الصوت الأقوى على ساحة الثورة، بالإضافة إلى الإسهام بشكل مكشوف بتخوين المعارضة الديمقراطية، وهذا لا يعني أن القوى الديمقراطية كانت حكيمة في تصرفاتها، أو في طرحها السياسي، لكن دعم الأطراف الأخرى لعب دوراً في تهميش هذه القوى.

أما وأننا قد وصلنا إلى حكومة "هيتو» فهذا يعني أننا أمام الخيارات السيئة، فمن غير المتوقع أن تنجز هذه الحكومة ما هو مأمول منها، وذلك بحكم الأمر الواقع في سوريا، إلا إذا كان المطلوب من هذه الحكومة أن تكون حكومة هشة، ومجرد حكومة علاقات عامة، وهو أمر لا يقدم شيئاً لقضية الثورة، وإنما يعمق من مشكلاتها.

البعض يقول دعونا ننتظر ما ستقدمه حكومة "هيتو» للثورة السورية، لكن النتائج مرهونة بمقدماتها، فالائتلاف الوطني الذي كان قد أعلن منذ تشكيله عن فتح الباب أمام مكونات المعارضة والثورة الأخرى للانضمام لم يمض في أية خطوة جدية على هذا الصعيد، ولم يسعَ إلى فتح باب الحوار مع أي مكون خارجه، وهو ما يدلل على أن الائتلاف لم يكن معنياً منذ تشكله بأن يكون مظلة جامعة للثورة السورية، وقد سار في ذلك على نهج المجلس الوطني، حين رفض في مؤتمر توحيد المعارضة أي صيغة مؤسساتية للعمل المشترك بينه وبين الأطياف الأخرى.

ولكن، سننتظر ونرى.

الاتحاد الأوروبي غير مقتنع بتخفيف حظر السلاح على سوريا

■ البديل- وكالات:

أخفقت فرنسا وبريطانيا يوم الجمعة الماضي في إقناع الاتحاد الأوروبي بتأييد دعوتهما إلى إنهاء حظر تزويد مقاتلي المعارضة السورية بالسلاح على الرغم من تحذير من أن الرئيس بشار الاسد قد يلجأ الى استخدام السلاح الكيماوي .

وتريد باريس ولندن إعفاء معارضي الأسد من حظر فرضه الاتحاد الأوروبي على الأسلحة، وهي خطوة يعتقدون أنها ستزيد الضغط على الأسد للتفاوض بعد حرب أهلية بدأت قبل عامين وأودت بحياة ٧٠ ألف شخص.

ولكن دبلوماسيين قالوا إنهما لم تحصلا على تأييد يذكر من الأعضاء الآخرين في الاتحاد الاوروبي خلال اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد في دبلن على الرغم من إثارتهما مخاوف بشأن الأسلحة الكيماوية لدعم قضيتهما.

وقال لوران فابيوس وزير الخارجية الفرنسي للصحفيين في ختام محادثات الجمعة "أصررت على ضرورة إعطاء اهتمام كبير جداً لاحتمال استخدام الأسد الاسلحة الكيماوية.. هناك مؤشرات إلى أنه ربما قد استخدمها أو أنه قد يستخدمها."

وتبادل أنصار الاسد ومعارضوه الاتهام باستخدام الأسلحة الكيماوية بعد مقتل ٢٦ شخصا في هجوم صاروخي قرب مدينة حلب بشمال سوريا الأسبوع الماضي .

وقال فابيوس ووزير الخارجية البريطاني وليام هيج في رسالة إلى كاثرين آشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الاوروبي إنهما يشعران "بقلق متزايد بشأن استعداد النظام لاستخدام الأسلحة الكيماوية."

وما زالت دول مثل ألمانيا والنمسا تعارض رفع حظر السلاح عن مقاتلي المعارضة. وتخشى هذه الدول من أن ذلك قد يؤدي إلى وصول أسلحة الى ايدي المتشددين الإسلاميين، ويشعل الصراع في المنطقة، ويشجع إيران وروسيا اللتان تساندان الأسد على زيادة إمداده بالسلاح .

وقال وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله للصحفيين "إننا نعارض رفع الحظر.. علينا تفادي وصول هذه الاسلحة إلى الجهة الخطأ، وأن يسيء الإرهابيون والجهاديون والمتطرفون استخدام هذه الاسلحة."

وأمام الاتحاد الاوروبي حتى أول حزيران المقبل لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيجدد أو يعدل عقوباته على سوريا، وستستمر المناقشات بشأن حظر السلاح في مجموعات عمل بالاتحاد الاوروبي ولابد من موافقة كل الدول السبع والعشرين الاعضاء في الاتحاد الأوروبي على أي تغيير في حظر الاسلحة .وفي حال لم توافق دول الاتحاد سينتهي سريان جميع إجراءاته ضد سوريا في أول حزيران بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر.

مؤتمر «للعلويين» يدعو إلى إسقاط النظام ومنع الاقتتال الطائفي

■ عمان -رويترز

التقى ناشطون معارضون من الطائفة العلوية التي ينتمي اليها الرئيس السوري بشار الاسد يوم أمس السبت لدعم بديل ديمقراطي لحكمه، ومحاولة للنأي بالطائفة عن الارتباط الكامل بمحاولات الحكومة لسحق الثورة التي تشهدها سوريا منذ عامين.

وقال منظمون إن الاجتماع الذي يستمر يومين في القاهرة سيعد إعلانا يلتزم بسوريا موحدة ويدعو التيار الرئيسي للمعارضة للتعاون بشأن منع القتال الطائفي في حالة سقوط الأسد، والاتفاق على إطار للعدالة الانتقالية. وسيكون هذا أول اجتماع للعلويين المؤيدين للثورة.

وقال دبلوماسي غربي إن "الاجتماع يعقد متأخرا عامين تقريبا، ولكنه سيساعد في إبعاد الطائفة عن الأسد. كل الجهود مطلوبة الآن للحيلولة دون وقوع حمام دم طائفي على نطاق واسع لدى رحيل الأسد في نهاية المطاف سيكون العلويون الخاسر الأكبر فيه."

وقال بيان للجنة المنظمة لاجتماع العلويين إن "النظام الذي يزداد عزلة وضعفاً سيعمل على دفع العصبيات الطائفية إلى حالة الاقتتال الدموي.. وأضاف "إن نزع الورقة الطائفية من يد النظام، ومن يد كل من يستعملها هو أمر بالغ الأهمية كمقدمة لإسقاط النظام، وكمدخل لإعادة صياغة العقد الاجتماعي السوري على أسس الدولة الحديثة دولة المواطنة والعدالة فقط."

وتحضر نحو ١٥٠ شخصية علوية تضم نشطاء وزعماء دينيين اضطر معظمهم للفرار من سوريا لتأييدهم الانتفاضة المؤتمر.

واحتل العلويون مكانا بارزاً في حركة سياسية يسارية سورية سحقها حافظ الأسد في السبعينات والثمانينات إلى جانب المعارضة الاسلامية.

ومن بين العلويين البارزين الموجودين في السجن حاليا مازن درويش المدافع عن حرية الرأي، والذي عمل على توثيق ضحايا قمع الانتفاضة، وعبد العزيز الخير وهو سياسي وسطي يؤيد الانتقال السلمي للحكم الديمقراطي.

وقال عصام ابراهيم وهو محام يساعد في تنظيم المؤتمر أن "الثورة أعطت العلويين فرصة لإثبات أن الطائفة العلوية ليست جامدة، وأنها تطمح مثل باقي السكان للعيش في ظل نظام ديمقراطي تعددي في الوقت الذي تخشى فيه من صعود التطرف الاسلامي".

وأعاد ابراهيم إلى الأذهان المشاركة في مظاهرة مطالبة بالديمقراطية في بداية الاحتجاجات في منطقة الخالدية السنية في مدينة حمص بوسط سوريا عندما هاجمت ميليشيا مؤيدة للأسد المحتجين.

وقال ابراهيم الذي سجن والده لسنوات في ظل حافظ الاسد لرويترز أن الوثيقة التي ستصدر عن المؤتمر ستؤكد التزام العلويين بالوحدة الوطنية والتعايش بين الطوائف والسلام الاهلي في انعكاس لموقف اتخذه زعماء الطائفة خلال الحكم الاستعماري الفرنسي في العشرينات اعتراضا على مقترحات لتقسيم البلاد.

وأردف قائلاً: إن هناك تياراً إسلامياً أخذا في التوسع على حساب التيار المدني الديمقراطي، وهو الأمر الذي يتطلب الوحدة.

وقال إن العلويين سوريون في المقام الأول، ويحاولون أن يكونوا جزءاً من تغيير حقيقي.

كارثة دمشق: فقر ومجاعة وسرقة وتشرد

دمشق- البديل:

تزداد معاناة السوريين المعيشية يوماً بعد يوم، خاصة أن تدهور الاقتصاد السوري بفعل طول مدة الثورة، وحالة الاستعصاء الموجودة في موازين القوى، قد أطاح بقيمة الليرة السورية (وصل سعر الدولار في اليومين الأخيرين إلى ١١٠ ليرة سورية)، ما أفقد السوريين قدرتهم على تلبية الاحتياجات الرئيسية في حياتهم، وبات معظمهم متعبون من تدبر أمور معيشتهم من سكن وغذاء ودواء، كما أن إغلاق الكثير من المعامل الخاصة قد فاقم من سوء أحوال شرائح كثيرة، وهي شرائح في الأصل تعتبر فقيرة، وأصبح الكثير من العاملين من دون عائد مادي، ولا يقتصر الأمر في سوريا على مدينة بعينها، فحال السوريين أصبح واحداً من حيث المعاناة المعيشية.

في مدينة دمشق، والتي تم تقطيع أوصالها بالحواجز، ويتقاسم النفوذ فيها الجيشين الحر والنظامي، يعاني السكان من أوضاع قد تكون أشد وطأة من المدن التي خرجت عن سيطرة النظام، وبهذا الصدد قال أبو سامر، وهو من سكان مخيم اليرموك، «لقد نزحنا من المخيم مرات عدة، والآن عائلتي مشردة، حيث تعيش زوجتي وأبنائي الثلاثة في إحدى المدارس، حيث يحصلون على بعض المعونات، بينما أتنقل أنا بين بيوت الأصدقاء، وأحاول تأمين مبلغ من المال للخروج من البلد، ولكن من دون جدوى، فالأمر أشبه بالمستحيل، فكل أصدقائي أصبحوا غير قادرين على تأمين معيشتهم».

أما أم عمر، والتي دمر بيتها في جديدة عرطوز في ريف دمشق، وتسكن في بيت أختها في قدسيا، فتقول: «الحياة أصبحت صعبة، كيلو البندورة وصل ثمنه إلى ١٥٠ ليرة سورية في الآونة الأخيرة، وكيلو الفاصولياء وصل إلى أكثر من ٢٠٠ ليرة، وهذا يعني أن وجبة الغداء باتت تكلف عائلة من أربعة أفراد حوالي ٥٠٠ ليرة سورية، هذا إن توفر الغاز».

وتضيف أم عمر: نحن لا نطبخ يومياً، ولا نأكل مثل السابق ثلاث وجبات، وأنا أشعر بالخجل لكوني أعيش عند بيت أختي، خاصة أن أولادي لا يستطيعون إعالتي، وكل منهم ذهب إلى حيث يستطيع تأمين أوضاعه، ولم يبق منهم سوى ابني الأصغر في المدينة، وهو متزوج، ولا يستطيع أن يعيل أسرته، ولا أعرف كيف يؤمن قوتهم.

أبو عماد، وهو في العقد الرابع من عمره، ولديه ثلاثة أبناء، وقد نزح لأكثر من مرة، وكان النزوح الأول من دوما باتجاه الحجر الأسود، يقول أبو عماد، «نسكن الآن في غرفة واحدة، أنا وزوجتي وأبنائي، ليس لدينا سوى الفُرش الإسفنجية، وقد سُرق بيتنا في الحجر الأسود، وأخذ اللصوص كل شيء، ولم نعد نملك مالاً من أجل قوتنا اليومي، ونحصل على مساعدات قليلة من بعض الأقارب، لكنها لا تكفي، فهم أيضاً مثلنا، وأنا مصاب بحالة من الانهيار، ولا أعرف ما هو المستقبل، كل صباح أواجه السؤال نفسه: كيف سأقوم بتأمين الخبز، وبعض ما يؤكل».

يشعر أبو عماد بأن عائلته قد أصبحت عبئاً ثقيلاً عليه، ويقول: أتمنى لو أتمكن من السفر مع عائلتي، أو لوحدي، ربما أجد عملاً في أي بلد في الخليج، فالوضع هنا لم يعد يطاق، لا أستطيع أن أنظر إلى أبنائي الجياع، أشعر بالاختناق.

أما فاطمة، والتي تسكن مع عائلتها في جرمانا، وذلك بعد النزوح من الريف الشرقي، فتقول: «ما زلت في عملي، ولكن راتبي لا يكفي، خاصة أن إجار البيت الذي نسكنه ١٥ ألف ليرة، وهو يساوي راتبي كاملاً، وما نعيش به هو راتب أختي، وهو لا يكفي، فعائلتي مكونة من خمسة أشخاص، ووالدي وأخي لا يعملان، وعدا عن الخوف اليومي الذي أعانيه أنا وأختي أثناء الذهاب إلى العمل، هناك عبء الحياة اليومية، وتأمين مستلزمات الأكل، ونحن نأكل غالباً وجبة يومية واحدة، وإذا استمر الأمر هكذا فإننا حتماً سنصاب بأمراض كثيرة، وقد أصبحت في الأشهر الأخيرة أشعر بالتعب الشديد نتيجة نقص الوجبات الغذائية، والكثيرات من زميلاتي في العمل يعانين من الأمر نفسه».

أما أحمد، والذي لا يتجاوز العشرين من عمره، فلم يخف عمله، وقال: بصراحة أسرق كل ما يمكنني سرقَته، وأبيعه بأقل من سعره الحقيقي بكثير، فأنا مسؤول عن أمي وأختي، ولم يعد من حل أمامي، ماذا أفعل؟.

ويتابع أحمد: كانت أمي تعمل في معمل خاص، وقد سرّح صاحب المعمل العاملات، وكنت أساعدها من خلال العمل في أعمال البناء، وكانت الأمور مقبولة، لكننا منذ بضعة أشهر لم يعد لدينا أي وارد، وليس هناك أعمال، وهناك شباب كثر أعرفهم يعتمدون على السرقة، وبعضهم كانوا طلاباً جامعيين، ولكن الظروف تضطرهم اليوم للسرقة.

أما أم أحمد فتقول: «لم أكن أتوقع أن يتحول ابني إلى لص، خاصة أن المصيبة جماعية، وكنت أتمنى أن أرى ابني يكمل دراسته، لكن الظروف أقسى مما يحتمل، هناك من تأتيهم مساعدات في الخارج، ونحن لا نعرف أحد، وليس هناك من يقدم لنا أية مساعدة، وهذا يعني إما أن نموت أو نجد حلاً، وكان الحل أن يلجأ أحمد إلى السرقة، أعرف أن هذا الأمر حرام، وأطلب العفو من الله، ولكن ما باليد حيلة".

ويضاف إلى معاناة السوريين المعيشية معاناتهم على الحواجز، حيث يتعرض جنود النظام لهم، ويأخذون بعض المواد الغذائية من المواطنين، ويقول سامر: يتعرض لنا الجنود على الحواجز، ويأخذون من المواطنين بعضاً مما يجدونه معهم من مواد غذائية، ونحن نعرف أن النظام تركهم من دون أن يؤمن لهم متطلباتهم الغذائية، لذلك فهم يؤمنون قوت يومهم من المواطنين، يأخذون الخبز، والبندورة، والمعلبات، وقد بات هذا الأمر شيئاً طبيعياً تعودنا عليه.

بعد عامين على انطلاقة الثورة

الملامح العامة للواقع السوري الراهن

إعداد مركز الشرق للبحوث- سورية

يبدو واضحاً أن الكثير من العوامل التي تسم الواقع السوري الراهن قد اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الصراع نفسه، وأسهمت تلك العوامل في تحويل الأزمة السورية إلى ساحة لتناقض وصراع المصالح الإقليمية والدولية، ولا بد من الاعتراف بأن طول أمد الصراع قد لعب دوراً مهماً على مستويات عدة.

على مستوى المعارضة يلاحظ انكشاف هشاشة المعارضة الديمقراطية المدنية أمام قوة وحشد القوى الإسلامية. إذ تتركز المعارضة المدنية اليوم في عدد من المناطق، وهناك العديد من المجموعات المدنية التي لا تنضوي تحت جناح لجان التنسيق المحلية، لكنها تعمل بآليات تواصلية جيدة، وتقدر تلك المجموعات بأكثر من ٦٠٠ مجموعة في طول البلاد وعرضها، ويصل عدد أعضائها وسطياً إلى ١٠٠ شخص، ولكنها لا تخضع لإطار قيادي موحد، ولا برنامج سياسي محدد، لكنها تتبنى جميعها مفهوم الدولة المدنية الديمقراطي، و تنشط بعض الأقليات في معظم هذه المجموعات، وبعضها يشكل القسم الأكبر منه مواطنون من الأقليات الدينية.

كشف طول المدة الزمنية عن تباينات في القوى الإسلامية نفسها، وأوجد أرضية لوجود قوى إسلامية جهادية، وفشلت المعارضة في تشكيل بديل قائد للبلاد وللثورة. ولئن كان تشكيل الائتلاف الوطني مكسباً كبيراً على طريق وحدة المعارضة فإن الطريق نحو تمكنه من الحصول على إجماع سياسي ووطني وطاعة وقيادة وطنية جامعة ما زال أمراً يحتاج لجهود كبيرة وكثيرة .

كما أن بعض قوى المعارضة قد وقعت في مطب الاستخدام الإقليمي والدولي، وتحددت بالتالي قدرتها على أن تكون طرفاً جامعاً لقوى الثورة، وترسخت في صفوف المعارضة المسلحة «الجيش الحر» حالة الانقسام، وتعدد الولاء، ولم يتمكن الجيش الحر بكل ما أنتجه تحت غطاء إقليمي أو دولي من تشكيل قيادة عسكرية موحدة على الأرض، يمكن أن تضبط عنصر السلاح، وتتحكم بطريقة استخدامه، وصولاً إلى بناء استراتيجية عسكرية، حتى أن الكثير من المناطق التي دخلها الجيش الحر لم يشكل دخولها إضافة نوعية له، بقدر ما شكل كارثة على سكان تلك المناطق، وغيّر من مزاج جماهير واسعة مؤيدة له.

وعلى مستوى النظام فإن معظم الانشقاقات في النظام كانت من الطائفة السنية، وغابت أو ندرت الانشقاقات تقريباً بين الأقليات بشكل عام، ولم تحدث انشقاقات على مستوى القطع العسكرية الكبيرة، وظلت على مستوى الأفراد، أو المجموعات الصغيرة، ويعاني النظام من عدم قدرته على الحسم العسكري، وخروج مناطق كثيرة من البلاد من سيطرته العسكرية، وما يستتبع هذا الأمر من تجلي أشكال أخرى من سيطرة الدولة المركزية، كما فقد النظام للشرعية الدولية، مع الاحتفاظ بولاء روسيا وإيران بشكل رئيس.

يسعى النظام جاهداً إلى البقاء ممسكاً بزمام العاصمة دمشق، لما لها من رمزية سياسية، بالإضافة إلى إمساكه بالمنافذ الحدودية البرية مع لبنان والأردن، وتحكمه بمينائي طرطوس واللاذقية، يركز النظام في حربه مع قوى المعارضة على استخدام سلاح الجو، ومدافع الهاون، ويتجنب المواجهة المباشرة مع عناصر الجيش الحر.

أما على المستوى الإنساني فثمة معاناة واحدة يعيشها السوريون رغم اختلافها في الشدة بين المناطق الخاضعة لنفوذ الجيش الحر، أو لنفوذ النظام، فقد تضاءلت قدرة السوريين بشكل كبير وملحوظ على تأمين مستلزمات العيش الأساسية، وما يلفت الانتباه أن الأزمة تزداد في مناطق نفوذ الجيش الحر أكثر من مناطق نفوذ النظام، وتحديداً في حلب وإدلب، ويرجح أن القدرة الإدارية للدولة ما زالت تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الجيش النظامي بشكل أكثر تنظيماً من المناطق الخاضعة لنفوذ الجيش الحر، رغم شح الموارد الواردة للخزينة، حيث باتت منظومات الولاء الجديدة تتحكم بطريقة توزيع الإعانات، هذا في حال وجودها، أو كفايتها لتلبية الاحتياجات، وعدم نشوء جهات إدارية قادرة على تنظيم وتأمين مستلزمات العيش الأساسية في بعض المناطق.

وصل عدد النازحين واللاجئين داخل سوريا وخارجها إلى حوالي أربعة ملايين لاجئ، وفي حين يبلغ عدد اللاجئين في دول الجوار وشمال أفريقيا حوالي أكثر من مليون لاجئ، وهناك اليوم ١٤ مخيماً في ثلاث بلدان، وهي تركيا والعراق والأردن. وبحسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن ٤٠٪ فقط من اللاجئين السوريين يعيشون في مخيمات. ففي مخيمات الأردن لا يتعدى عدد اللاجئين في المخيمات ٢٤ ٪ من مجموع عدد اللاجئين إلى الأردن، بينما يعيش ما نسبته ٧٦٪ في بيوت مستأجرة، أو عند أقاربهم، وغالباً ما تتقاسم عائلات عدة السكن نفسه، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن رقم مليون لاجئ يجب إخضاعه للتدقيق، حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين السوريين في مصر، وهم غير مسجلين لدى المفوضية.

إن أوضاع اللاجئين في المخيمات تتباين، فهي في تركيا أفضل حالاً قياساً إلى مخيمات الأردن والعراق، أو الموجودين في لبنان.

وفي سياق متصل، فإن عدد القتلى وصل إلى أكثر من ٨٠ ألفاً، وهناك عشرات الآلاف من المعتقلين، بالإضافة إلى أعداد غير محصية من الجرحى، أو ممن يحتاجون إلى علاج فوري، أو علاج مستمر.

أوضاع شاذة

دخلت مافيات كثيرة إلى سوريا، وهي تمارس عملها بالتنسيق مع عصابات نشأت خلال الأزمة، وهي مافيات سلاح، ومخدرات، وشراء آليات تابعة للدولة بأسعار زهيدة، أو القيام بأعمال خطف، وغيرها، مستغلة حالة الفوضى، أو وجود قوى نافذة جديدة يمكن التعامل معها. كما لجأت بعض الكتائب التابعة للجيش الحر إلى تدمير ممتلكات تابعة للدولة، أي للشعب السوري، من دون أن يكون المقصود تحقيق أهداف استراتيجية، كما ازدادت حالة الرشوة في دوائر الدولة، وبلوغها أرقاماً قياسية.

وتنامي حالة العداء الطائفي، وتحديداً تجاه الأقليات، وانتشار حالات السرقة والخطف والقتل اعتماداً على الهوية.

عناصر يمكن البناء عليها

نشأت حالة من التكافل الاجتماعي بين السوريين في الكثير من المناطق، على الرغم مما يشوبها في بعض الأحيان من دوافع نفعية أو انتهازية، ودخول جيل الشباب على خط السياسة، والعمل المدني، وإن كانت الكثير من أفكار الشباب تنقصها الرؤية الواضحة، خاصة في المجموعات المدنية، وازدياد الرغبة عند قطاعات واسعة من المؤيدين أو الموالين على حد سواء في إيجاد حل للأزمة، فثمة إحساس قوي بأن استمرار الصراع من دون حسم سيعني انهيار الدولة والمجتمع، والدخول في السيناريوهات الأسوأ، وتوسع المساحة الرمادية الموجودة في المجتمع يمكن أن يشجع القوى المجتمعية على العمل معاً من أجل الحفاظ على النسيج الوطني وتبني حلول واقعية.

كما بات واضحاً للكثير من السوريين أن المجتمع الدولي سواءً المساند للنظام أو الداعم للمعارضة غير مهتم بمعاناتهم الإنسانية، وأن له أجندات لا تتقاطع بالضرورة مع مصالح السوريين.

تجهيز مرحلة إسقاط الأسد

غازي دحمان

القرار الذي اتخذته، كل من فرنسا وبريطانيا، ودعمتهما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، والقاضي بتسليح المعارضة السورية بشكل منفرد ومن دون الخضوع لإرادة بروكسل" الاتحاد الأوروبي"، يشكل تغييراً نوعياً في حسابات الحدث السوري، ويمكن قراءته من أكثر من زاوية ومستوى.

على المستوى الميداني من شأن مثل هذا التطور إحداث تغيير مهم في ميزان القوى، والذي يميل من الناحية التكنولوجية لصالح جيش النظام الذي يمتلك الدبابات والطائرات، ومن المعروف ان نوعية السلاح التي كانت المعارضة قد طالبت به على الدوام ترتكز على مضادات للدبابات والطائرات، وهو ما من شأنه تحييد هذين السلاحين وإبطال مفعولهما، الأمر الذي سينعكس في قدرة المعارضة على الاحتفاظ بالأراضي التي تحررها من النظام.

ويتزامن ذلك مع ورود أنباء عن تخريج الدفعة الأولى من دورة رماة قواذف مضادة للدبابات، جرى تدريبها والإشراف عليها من قبل ضباط أمريكيين في معسكرات أردنية لعناصر منشقة عن الجيش السوري، وذلك قبل أن يجري إدخالهم إلى الأراضي السورية، وقد سبق ذلك قيام الجيش الحر بتحرير المناطق الغربية من حوران، والتي كانت تحتوي على تواجد كثيف لجيش وأمن النظام، وذلك على مسافة تمتد حوالي ٤٠ كيلو متر، من تل شهاب حتى عابدين ومعرية، وهي منطقة ذات تضاريس وعرة لكثرة الوديان والمغاور فيها، ولا يستطيع الطيران التحرك فيها بحرية لقربها من الحدود الإسرائيلية، وبالتالي فإنها وبهذه المواصفات تصلح لإدخال أنواع من الأسلحة المحمولة والمضادة.

ولا شك أن قرار كل من فرنسا وبريطانيا تقديم الدعم العسكري للمعارضة، يساهم بدرجة كبيرة في تحريك الأوضاع الميدانية، خاصة وأن الجيش الحر حقق مكاسب ميدانية وسيطر مقاتلوه على

إيران وحليفها حزب الله اللبناني أسسا جيشاً قوامه ٥٠ ألف مقاتل من رجال الميليشيات السوريين

مناطق واسعة في شمال البلاد بشريط عميق يمتد الى الحسكة شرقاً، وجبال التركمان غرباً، ويخوض الآن معارك مهمة في حمص ودمشق ودرعا، وذلك بهدف ربط هذه المناطق جغرافياً، وإكمال السيطرة الأرضية على مختلف المناطق السورية.

مقابل ذلك، كانت مصادر استخباراتية في المنطقة قد أفادت، إن «إيران وحليفها حزب الله اللبناني أسسا جيشاً قوامه ٥٠ ألف مقاتل من رجال الميليشيات السوريين لمساعدة الجيش على إبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة».

وقالت إنه "منذ الصيف الماضي تأسس في سورية جيش شعبي تموله إيران ويدربه حزب الله، ويتألف هذا الجيش من نحو ٥٠ ألف شخص منتشرين في

تسلسل قيادي في أنحاء سورية، ويعمل إلى جانب وحدات الجيش التي تنهار أو لا تنهار في أماكن مختلفة. وتهدف الخطة إلى زيادة قوام الجيش إلى ١٠٠ ألف شخص».

يحصل كل ذلك في وقت تدخل الثورة السورية عامها الثالث وسط مخاوف من اتجاه البلاد نحو المزيد من القتال والخسائر، وربما الانقسام، ما لم يحصل تطور مفاجئ يدخل تعديلاً في ميزان القوى بين النظام والمعارضة. وأمام التوازن العسكري على الارض وانسداد الافق السياسي بسبب شلل مجلس الأمن واستعمال موسكو وبكين حق النقض (الفيتو)، تقف سورية على منعطف قد تكون مكونات المجتمع بلغت فيه حالة من الطلاق، واحتمال تهديد وحدة الجغرافيا السياسية للبلاد. وتزداد المخاوف من إمكانية بقاء النظام مقيماً في جزء من سورية، تاركاً باقي البلاد للمعارضة لتصبح حاضنة للتطرف والفوضى.

وكانت «القيادة المشتركة للجيش السوري الحر» قد رحبت بالقرار البريطاني - الفرنسي، لكنها قالت أن ثمن هذا التأخير «كان أكثر من خمسين ألف شهيد ومئات الآلاف من الجرحى والضحايا وملايين النازحين والمهجرين، فضلاً عن ملايين المنازل المدمرة، وبنية تحتية خارج الخدمة»، وأضاف البيان «إن هذا القرار جاء متأخراً أكثر من سنة، ومن دون ان تضيع المسؤولية فيه لأن السوريين لم يكونوا يقتلوا بأسلحة الأسد فقط، بل بمن صمت عنه وكف أيدي الداعمين المتطوعين من غير الأوروبيين من أن يرسلوا السلاح لشعب تذبحه حكومته في وضح النهار، من دون أن يكون لهم أي مبرر أخلاقي أو قانوني لما عملوه».

من الناحية السياسية يعبر هذا القرار عن انسداد أفق التسوية في سورية، كما يوضح أن كل ما يجري الحديث عنه من توافق روسي– أميركي، ليس سوى نوعاً من مداعبة الفيلة الذي لا يعرف مشاهده إن كان مزاحاً أم عراكاً، في حين أن بيت الزجاج السوري باتت شظاياه تتطاير على حدائق الجيران وغرف نومهم.

ولعل أهم معاني ودلالات القرار الأوروبي تكمن في وجود تحرك داخل الموقف الأمريكي باتجاه العمل الجدي على إسقاط النظام، والضغط على روسيا

تقف سورية على منعطف قد تكون مكونات المجتمع بلغت فيه حالة من الطلاق

لتغيير موقفها، ما يذكرنا بالحالة الليبية التي قادت واشنطن الحرب فيها من الخلف، فيما تصدّر واجهتها كل من فرنسا وبريطانيا.

والحال، أننا اليوم، ورغم تعدد الرؤى والتفسيرات بشأن الموقف الدولي، أمام حالة تجهيز البنية التحتية لإسقاط نظام الأسد، يمكن القول أننا تجاوزنا الفيتو الإسرائيلي بسبب التطورات المتسارعة القريبة من جبهة الجولان، لكن علينا، كسوريين ، أن نستعد لمرحلة جديدة من المساومة، وقد تكون طويلة، وهي مساومة تتعلق بالتفاهم على مآلات الدولة السورية القادمة، فكل الظن والتقدير أن ثمة في الجراب الأميركي– الروسي مفاجآت قد لا ترضي، ولا تشبه، تصوراتنا لدولتنا العتيدة.

التدخل العسكري للناتو في سوريا ... دوافع وأبعاد !

عميد (م) موسى القلاب

عندما صرَّح مؤخراً الأدميرال الأمريكي (جيمس ستافريديس) القائد الاعلى لحلف الأطلسي « الناتو » في أوروبا، بأن الحلف جاهز للتدخل فيما أسماه : « نموذج السيناريو الليبي في سوريا» ، فإن هذا التصريح جاء توضيحاً واستكمالاً لتصريحات سابقة صدرت قبل أكثر من عام، وقالت : « إن لدى الناتو خططاً للتدخل العسكري في سوريا ». لكن تلك الأصوات خفتت، ولم يُسمع لها صدىً آخر على المستويين السياسي والعسكري.

ربما جاء ذلك الابتعاد الاطلسي عن المشهد السوري المشتعل لأسباب متعددة أهمها عدم توافق الولايات المتحدة والدول الأوروبية، الأعضاء في كل من (الاتحاد الاوروبي وحلف الاطلسي) على التدخل العسكري في سوريا كما حدث في ليبيا. ذلك لأن الرئيس السوري كان قد هدد منذ بداية الثورة السورية بحرق المنطقة إذا ما جرى تدخل أجنبي في سوريا. وفسَّر مختصون بأن الأسد لا يستطيع تنفيذ وعوده بحرق المنطقة إلا بالسلاح الكيماوي والغازات السامة.

ثم جاءت عملية نشر الناتو لمظلة دفاعية مضادة للصواريخ البالستية والجوَّالة (بطاريات باتريوت) في جنوب تركيا، لتؤكد بأن ثمة خططاً ميدانية لدى الناتو لحماية تركيا (الدولة الإسلامية الوحيدة) العضو في حلف الناتو بمنطقة الشرق الاوسط.

واليوم مع وصول الوضع الدامي في سوريا إلى منزلق خطير ونقطة « لا عودة منها» ، فإن سوريا باتت بأمس الحاجة إلى تدخل عسكري، ليس من أجل وقف نزيف الدماء فحسب، بل خشيةً من وقوع حوادث كيميائية واسعة النطاق في القريب العاجل.

الدوافع

يورد القائد الأعلى لحلف الاطلسي « الناتو » أول الدوافع لذلك التدخل المرتقب، وهو تدهور الوضع السوري نحو وادٍ سحيق، حيث بلغ عدد القتلى في سوريا أكثر من سبعين ألفاً، والنازحون إلى خارج سوريا نحو مليون مشرد، والفارون في الداخل من مدنهم وبلداتهم وقراهم نحو ٢,٥ مليون شخصاً.

أي أن هذا الخط السوري الأحمر لم يكن في ليبيا ما يشبهه تماماً. ومع ذلك تدخلت قوات حلف الناتو الجوية مع حلفاء إقليميين آخرين، ودعمت الثوار على الأرض، وساندتهم من البحر، فحسمت الموقف لصالح المعارضة، وهزمت القذافي وكتائبه المسلحة بسرعة فائقة، وإلا لبقي القذافي حتى اللحظة « يخطب» من فوق قلعة العزيزية!

ثمة دافعٌ آخر وهو أن حلف الناتو مؤهل للقيام بأدوار عسكرية تتناسب وإمكانياته وقدراته، وتوظيفها واستثمارها لصالح استراتيجيات المصالح الغربية (الأمريكية والأوروبية).

والآن بات موقف حلف الناتو من التدخل في سوريا أقرب ما يكون، وأكثر وضوحاً من أي وقتٍ مضى. فهو على أهبة الاستعداد خططاً وتسليحاً وتكتيكاً، ولا ينتظر سوى صدور قرار من مجلس الأمن الدولي وموافقة أعضاء الحلف ومشاركة حلفاء إقليميين، ثم يحدد بعد ذلك « ساعة الصفر» وتبدأ قواته باجتياز « خط البدء القتالي» في سوريا، من الجو بطائرات قتال متعددة الأدوار والمهام ، وبقوات برية رشيقة عالية التسليح والتقنيات « قوات العمليات الخاصة»، وبحصار بحري قبالة الشواطئ السورية.

لكن إذا ما افشلت روسيا والصين قرار مجلس الأمن باستخدام « حق الفيت» ، فإن الغرب لديه خيارات أخرى كالتي استخدمها سابقاً لتجاوز اعتراضات الآخرين سواءً من داخل أو خارج مجلس الأمن، وكما حصل في العراق وأفغانستان، تحت مسميات متعددة مثل : « قوات التحالف» ، و « قوات متعددة الجنسيات «، و» القوات الدولية لحفظ السلام»، وغير ذلك بما سوف يتناسب مع المواقف الدولية والإقليمية والمحلية في حينه. وسوف يتم تبرير ذلك بالمطالب الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة التي يذهب ضحيتها مدنيون أبرياً أطفالاً ونساءً وشيوخاً ومرضى، وكما يحصل في سوريا منذ اندلاع القتال المسلح بين قوات النظام وقوات الجيش الحر وفصائل المعارضة الأخرى على تعدد أطيافها.

الآن بات موقف حلف الناتو من التدخل في سوريا أكثر وضوحا من أي وقتٍ مضى.

وعليه فإنه من المتوقع أن تكون المهمة الرئيسية الأولى لقوات حلف الناتو هي : « السيطرة على الأسلحة والمخازن الكيماوية والبيولوجية، وربما الإشعاعية – القنابل القذرة – « في سوريا. من الطبيعي أن ثمة عدة احتمالات تتعلق بسيناريوهات إدارة العملية، لكنها بالتأكيد سوف تبدأ بعمليات قصف جوي شامل ومركّز على كافة وسائط الدفاع الجوي (صواريخ ومدافع أرض – جو)، وعلى مراكز القيادة والسيطرة، ومقرات القيادات الرئيسية، البرية والبحرية والجوية في سوريا، وذلك من أجل شل قدراتها القتالية، وتدمير الجزء الأكبر منها، وتحييد ما يمكن أن يتبقى من أسلحتها.

ستعمل بالتنسيق مع توقيتات هذه العملية القتالية الاستباقية، وحدات كوماندوس ومظليين من الحلف للسيطرة بصور مباشرة على كافة المواقع الكيماوية السورية، وحرمان النظام السوري من استخدامها أو التصرف بها أو ربما تسريبها إلى منظمات إرهابية متطرفة، قد تستخدمها كأسلحة قابلة للإيجار لمن يدفع أكثر وضد من يرغب المتطرفون بضربه.

الأبعاد

من المتوقع ألا يقتصر تدخل حلف الناتو في سوريا عسكرياً على مهمة السيطرة على الأسلحة الكيماوية، بل قد يتعدى ذلك إلى مهمة حماية المدنيين بقوات يتم نشرها ميدانياً حول المدن والبلدات والأرياف والقرى السورية، لكن تحت مسمى « قوات حفظ النظام» من أجل إعادة مظاهر الحياة الطبيعية (الصحية والتعليمية والمعيشية ... الخ) إلى مجاريها في سوريا تدريجياً كلما أمكن ذلك. هنا لا يُستبعد نشر قوات شرطية مدنية (سورية محلية – إقليمية – دولية) وكما حدث في مناطق الصراعات المسلحة حول العالم.

قد لا تهدف قوات حلف الناتو إلى تفكيك القوات النظامية السورية إلا إذا أظهرت نشاطات عسكرية تهدف إلى إجهاض عمليات حلف الناتو على مختلف أدوارها ومهامها الميدانية داخل سوريا. نتيجة لتدخل الناتو على الأرجح أن تعلن مقرات تشكيلات عسكرية رئيسية (برية وبحرية وجوية) في سوريا انشقاقها عن النظام.

ليس من المتوقع أن تكون مهمة الناتو في سوريا نزهةً جميلةً في كل الأحوال، بل عملية صعبة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر، فهل جاء وقت مبضع الجرَّاح واستئصال الأورام في الجسد السوري المثخن بالجراح؟.

الكفاح المسلح لجماعة الإخوان المسلمين

■ رافائيل لوفيفر×

عندما تم تداول أنباء، في أوائل آب ٢٠١٢، تشير إلى أن الفرع السوري لجماعة الإخوان بدأ تشكيل ميليشيات خاصة به على الأرض في سورية، بدأت أوساط المعارضة تشعر بالقلق. إذ سرعان ما عادت الذكريات القديمة للصراع الدموي الذي خاضه التنظيم ضد نظام البعث للظهور إلى السطح. ففي أواخر سبعينيات القرن الماضي، تبنّت جماعة الإخوان أسلوب الصراع المسلّح ضد النظام، وتعاونت مع تنظيم جهادي يطلق عليه "الطليعة المقاتلة"، والذي تم سحقه بصورة حاسمة في مجزرة حماة في شباط ١٩٨٢.

أنعشت عودة اثنين من مقاتلي الطليعة المقاتلة المتشدّدَيْن السابقَين، لؤي الزعبي وأبو بصير الطرطوسي، إلى مدينتيهما درعا واللاذقية لقيادة الجماعات الإسلامية الراديكالية المتمرّدة الاعتقاد بأن جماعة الإخوان المسلمين ربما توشك على إحياء شبكاتها القديمة. فقد أصدرت جماعة الإخوان تصريحات متناقضة، حيث اعترف ملهم الدروبي، المتحدث باسم الجماعة، علناً في آب ٢٠١٢ بأنها "شكّلت كتائب مسلحة داخل سورية، مهمتها الدفاع عن النفس وتوفير الحماية الأمنية للمظلومين"، بيد أنه تم نفي ذلك على الفور عن طريق زميله المتحدث باسم الجماعة زهير سالم، كما تم نفيه مرة أخرى في منتصف كانون الأول من العام نفسه، من جانب المراقب العام رياض الشقفة. في كلتا الحالتين، من غير المرجّح أن تتعاون جماعة الإخوان مع جناحها الراديكالي السابق.

عملية إحياء؟

ومع ذلك، فإنه لا أساس لمثل هذه المخاوف إلى حد كبير. فقد اتّسمت العلاقة بين الإخوان والطليعة لفترة طويلة بقدر كبير من المرارة والريبة. بعد مجزرة حماة، اتهم الإخوان أعضاء الطليعة المقاتلة، وعلى وجه الخصوص عقلة عدنان المتحمس، وهو الشخصية الأكثر نفوذاً وتأثيراً في الطليعة، بدفع الحركة الإسلامية كلها إلى مواجهة سابقة لأوانها ومحكومة بالفشل مع النظام السوري. ولم يمض شهران على مجزرة حماة حتى تركت جماعة الإخوان التحالف نهائياً، وتحالفت بدلاً من ذلك مع قوى المعارضة العلمانية اليسارية. وقد اعتبر مسلّحو الطليعة المقاتلة الذين تحمّلوا عبء الجزء الأكبر من القتال ضد النظام هذا التحالف الجديد خيانة لهم.

على رغم أن البعض، مثل الزعبي أو الطرطوسي، نجا من القمع البعثي ويعود الآن إلى سورية للمشاركة في النضال ضد النظام الحالي، فليس ثمّة عملية «إحياء» للطليعة المقاتلة. فقد انهار الهيكل التنظيمي والقيادي في الجماعة منذ أكثر من ثلاثين عاما، ويبدو أن الجماعات السلفية والجهادية الموجودة في سورية الآن مثل جبهة النصرة، أكثر تأثّرا بالخبرة المتراكمة في ساحات المعارك في أفغانستان والعراق ولبنان منها بتعاليم قدامى محاربي الطليعة المقاتلة في الجهاد السوري.

التحالفات الحذرة للإخوان المسلمين

ارتبطت جماعة الإخوان المسلمين بجماعات المعارضة السورية الأخرى من جميع الخلفيات الإيديولوجية والدينية، كلما كان ذلك ممكناً، على أمل تقليل مخاطر ردّ الفعل في حال فشل الحركة المناهضة للنظام في الإطاحة بالرئيس بشار الأسد. وتتّسق مثل هذه المقاربة أيضاً مع جهود الجماعة منذ العام ٢٠٠١ للدخول في عملية تطوّر إيديولوجي عميقة، والانتقال نحو الجانب البراغماتي (العملي) من الطيف الإسلامي. ويعزّز هذا التصوّر القرارات الأخيرة التي اتّخذتها الجماعة لتجنّب الإشارة إلى مرجعية الإسلام في نصّ مشروعها السياسي الأخير، والدفع بشخصية علمانية مسيحية، جورج صبرا، للترشّح لقيادة المعارضة السورية.

وقد أتاحت القدرة التنظيمية للإخوان وشبكتها الواسعة من الاتصالات موضعاً للنفوذ في معظم الجماعات المعارضة التي ترتبط بها. في الواقع، غالباً ما يشار إلى الجماعة على أنها «صانعة الملوك» لمثل هذه البرامج. وقد مكّنها هذا من التأثير إلى حدّ كبير في التجمعات السياسية، مثل المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ، وتوجيهها بوسائل تتّفق مع مصالحها وقيمها في نهاية المطاف.

قرّرت جماعة الإخوان رسمياً توفير المال والأسلحة مباشرة للجماعات المتمرّدة على الأرض في أواخر آذار ٢٠١٢. ومع ذلك، ويؤكّد بعض المراقبين أن القرار الذي صدر في أيلول ٢٠١١ عن اللجنة العامة لحماية المدنيين، وهي مجموعة يرأسها العضو السابق في جماعة الإخوان هيثم رحمة، بإرسال الأسلحة والمال إلى المقاتلين في مدينة حمص كان أول خطوة حذرة وبعيدة عن الأضواء من جانب الإخوان في هذا الاتجاه. وتشمل المجموعات التي يعتقد أنها تلقت دعماً سخياً من جماعة الإخوان في سورية، من بين مجموعات أخرى، كتيبة الفاروق في حمص، ولواء التوحيد في حلب، وصقور الشام في جبل الزاوية، وأحرار الشام في إدلب.

على رغم أن توفير المال والسلاح للمتمردين الذين هم في حاجة ماسّة إلى هذه المساعدات يمكن الإخوان المسلمين من التأثير في هذه الجماعات في اتّجاهات تتفق مع مصالحها، فإن استراتيجية الجماعة تضمن أيضاً ألا تقع هذه الجماعات في ذلك النوع من التطرّف الذي اتّسمت به الحملة العنيفة التي قامت بها الطليعة المقاتلة من العام ١٩٧٩ حتى العام ١٩٨٢. وفي هذا الصّدد، فإن خط سياسة الإخوان المسلمين واضح وغير مثير للجدل في صفوفها: لن يتم توفير الدعم ولا المساعدة لجبهة النصرة الراديكالية، أو لأشخاص مثل أبو بصير الطرطوسي، أو لؤي الزعبي، فهذه «خطوط حمراء» لا يمكن تجاوزها.

المال والسلاح والنفوذ السياسي

ومع ذلك فإن تنامي الصورة العامة لجماعة الإخوان المسلمين على أرض الواقع لا يرضي الجميع، بما في ذلك، بعض الجماعات التي تتلقى الدعم من التنظيم. إذ يشعر بعض المتمرّدين الذين توقّعوا أن يحصلوا على المساعدات المادية والمالية من دون قيد أو شرط بالإحباط على نحو متزايد مع ما يرونها محاولة من جانب جماعة الإخوان لتأكيد وجودها.

في الوقت الراهن، على الأقل، يبدو أن حسابات جماعة الإخوان المسلمين ناجحة. فعندما أصدرت جماعات إسلامية متمرّدة تقاتل في حلب بياناً عاماً في ١٨ تشرين الثاني ترفض فيه الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الجديد، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الظهور الفوري لـ «الدولة الإسلامية»، دعمت جماعتان إسلاميتان كبيرتان تتلقيان التمويل من جماعة الإخوان، لواء التوحيد وأحرار الشام، في البداية البيان ونأتا بنفسيهما عنه علناً في وقت لاحق.

يبدو أن قرار جماعة الإخوان ا بتجنّب تجديد التحالف مع الطليعة المقاتلة يحمل معنىً سياسياً واضحاً. بيد أن ربط صورتها ومصيرها بمصير الجماعات الإسلامية الأخرى التي ظهرت خلال العام الماضي داخل سورية يمثّل مقامرة محفوفة بالمخاطر لتنظيم يسعى إلى توطيد صدقيّته كلاعب سياسي براغماتي. وعلى الإجمال، فإن دخول جماعة الإخوان إلى الساحة العسكرية يوفّر لها أملاً بتعزيز نفوذها السياسي. غير أن هذه الخطوة محفوفة بالمخاطر أيضاً، ويمكن أن ينظر إلى الجماعة على أنها تؤيد ببساطة نهج الجماعات المسلّحة الأخرى، بما فيها الإسلامية، وتدافع عنها وتعزّزها بدلاً من إثبات زعامتها.

في ظل توفّر مصادر بديلة للتمويل والأسلحة للمتمرّدين في سورية، وتنافس الآخرين على القاعدة الإيديولوجية للإسلام السياسي، لن تكون جماعة الإخوان المسلمين قادرة على الاحتفاظ بالولاء السياسي طويل المدى للجماعات المسلحة التي لم تنبثق من صفوفها مباشرة.

جزء من بحث للكاتب

الأستاذ أحمد

■ حسين جمو

للرشوة في "سوريا الأسد" فنونها وآدابها. الموظف الذي يضع عينه على جمع المال من وظيفته، أمامه مستويين من العمل: الأول أن يختار وظيفة في دائرة تُعنى بشؤون أهل الريف، والمستوى الثاني هو أن يكون المراجعون له هم من أهل المدينة.

في دائرة نفوس جبل سمعان، كانت أي معاملة، مهما كان نوعها، تمر بسلاسة السمن العربي على يدي أبو اصطيف. هذا الرجل الستيني كان يعرفه أهل قرى منطقة جبل سمعان وكأنه صديقهم..دفعوا له مبالغ صغيرة على مدى عشرين عاماً حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي. أبو اصطيف دخل إلى قلوب الأهالي، حتى أن الدفع له لم يكن يُسمى "رشوة"، بل كلمة أخرى هي "ترضية"، والمبالغ كانت تتراوح بين خمس ليرات إلى ٢٥ ليرة كحد أقصى، وعن كل المعاملات، سواء التي فيها مشاكل أو النظامية..

أصيب الأهالي بانتكاسة كبيرة مع تقاعد أبو اصطيف وترقية مساعده "أستاذ أحمد". هذا الأخير من ريف حلب الشرقي، وضع أسس وقواعد جديدة للتعامل مع الأهالي، من بينها الصراخ، ورمي أوراقهم على الأرض. طبعاً بمجيئه إلى سدّة دائرة نفوس جبل سمعان (تصادف مع مجيء بشار الأسد وحملته على الفساد)، فإن التحدث إلى المراجعين بات يتم عبر فتحة الزجاج التي تفصله عنهم. وبدا ذكر "أستاذ أحمد" في مجالس رجالات الريف حديثاً فيه نكد وشكوى، وخوف من سطوته بسبب علاقاته مع فروع الأمن، بينما كان أبو اصطيف موظفاً بسيطاً يرضى بما يضعه المراجع القروي في يده، وبخفاء، بحيث لا تعلم شماله ما ترشيه يمينه.

في عهد "الأستاذ أحمد"، بات الموضوع أكثر وقاحة وعلنية. وحينما جاء دوري لتقديم معاملة تسجيل على الهوية الجديدة، فتح المعاملة ولم يجد فيها سوى ٥٠ ليرة. دفع الأوراق والـ٥٠ ليرة أمامي قائلاً بعصبية: "ارجع بعد أسبوع". عدت إلى الوراء وبدأت أبحث عن طريقة لتسليمه المعاملة.. عرضت مشكلتي على رجل يرتدي "كلابية وجمدانة» ويلف سيجارة خارج المكتب، فابتسم وقال إن أقل مبلغ يقبله «أستاذ أحمد» هو ١٠٠ ليرة عن المعاملة النظامية. كشفت للرجل عن مشكلتي، وهو أنّ لدي ٥٠٠ ليرة، ولم أفلح في إيجاد «فراطة»... هنا ضحك وقال لي: «عطيه الـ٥٠٠ وهو بيرجعلك ٤٠٠ لحالو». وهذا ما كان فعلاً. لا فضل للدكتاتور الأب على الابن في شيء طبعاً، لكن يجب أن يسجّل أن قلة الحياء في كل شيء كانت في عهد هذا الـ"أبو حافظ".

الملفت هو في طريقة إعادته "الباقي": فتح الدُرج الخشبي، وأخرج ٤٠٠ ليرة ومدّ يده من النافذة الزجاجية – علناً – والتقطتُها من يده – بحرج شديد –. فيما بعد علمتُ من أحد سماسرة "أستاذ أحمد" أن الأخير يداوم يوم الجمعة أيضاً، ويكون يوماً خاصاً لابتزاز بعض النساء المضطرات والمنحرفات في آن..، لديهن معاملات تحتاج إلى الكثير من التعب.. لكن بتعاون بسيط مع الأستاذ الذي يعرقل تسيير أمورهن الإدارية، فإن كل الأمور "محلولة". كما أنه يلتقط بعض الجميلات منهن ويقدمهن إلى كبار الضباط. أخشى ما أخشاه فعلاً أن يكون هذا القوّاد قد انشقّ عن النظام.

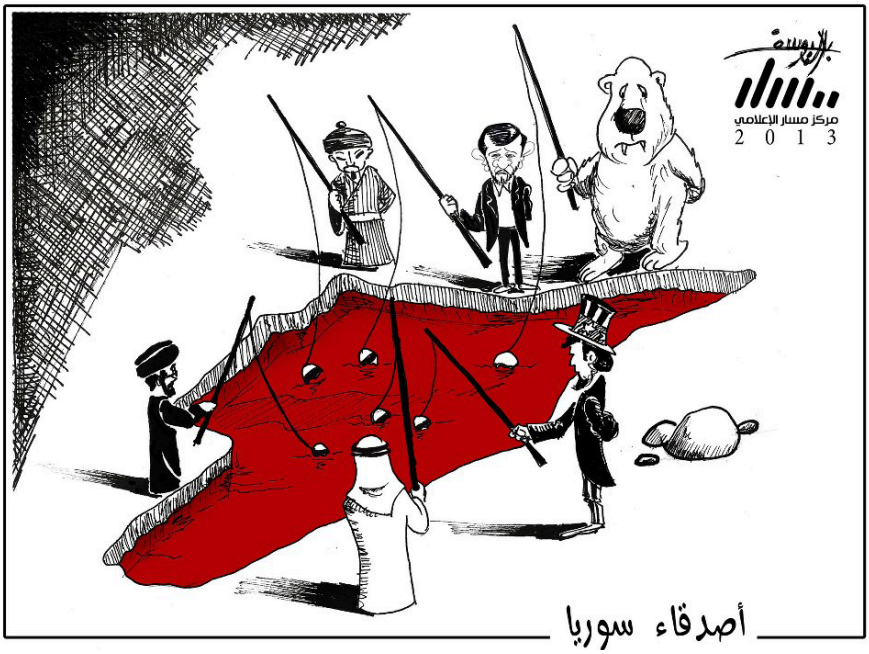

«محمد وندى» أغنية ضد الطائفية وحنين إلى الثورة السلمية

حوّل الأخوين ملص حكاية الشاب محمد "من الطائفة السنية" وندى "من الطائفة العلوية" اللذين تزوجا منذ أشهر، وهما من معارضي النظام، حولا القصة إلى أغنية ترفض الطائفية، ومن يروج لارتباط الثورة بأبعاد طائفية، ويؤكدان في الأغنية على أن الشعب السوري خرج يطالب بالحرية، وأن الثورة انطلقت سلمية، والأغنية من غناء "لوليتا"، وألحان عبد الرزاق، وتمزج الأغنية بين اللحن الشرقي والغربي، وفيها روح شبابية واضحة.

ويقول مطلع الأغنية" لما اتصل فيها.. وقالها اليوم موعدنا اليوم بالمدى.. قالتلوا ما عم أسمع صوتك صاير صدا.. ختموا كلامهم مبتسمين.. وقالوا كمان ما في حدا.. هو كان اسمه محمد وهي كان اسمها ندى".

ويفسر المقطع الثاني جزءاً من الكلمات التي تأتي في المقطع الأول، حيث تصبح الكلمة بمثابة شيفرة من الشيفرات التي يستخدمها الشباب للتمويه، ويقول المقطع الثاني:" مدى يعني بالميدان/ وصدا يعني الشجعان حامينا بعون الله/ وما في حدا يعني الأمان".

وتستمر الأغنية "هي قصة شب وصبية.. بثورة سورية السلمية.. على فكرة محمد شب سني.. وندى علوية.."، وتشكل الأغنية في جزء منها توثيقاً لجانب من الثورة، حيث انخرط الشباب السلمي في الثورة بعيداً عن انتماءاتهم الطائفية، وذلك قبل أن تتحول الكثير من مجريات الثورة إلى واقع عسكري وقتالي محض، وقبل أن تطغى أخبار المعارك على أخبار المظاهرات.

وفي ختام الأغنية تأكيد على إخوة الشعب السوري بغض النظر عن الانتماء المناطقي، حيث تسرد الأغنية قصة مظاهرة شارك فيها شباب وشابات من مناطق مختلفة في سوريا، وتقول الأغنية" كانوا فوق الألفين واحد.. كلو ردد: حرية.. تضامنوا مع أهل الدير وسويدا واللاذقية/ وإذا قالوا أخلوا بسرعة.. يعني انهوا الغنية.. باصات الشبيحة وصلت/ جيوش الأسدية/هتفوا لإدلب وريف الشام ولأهل درعا والحموية/حسكة رقا وقامشلي/وحلبية وحمصية/ سوريا كلها إيد واحدة/رافعة راية الحرية».

وعلى الرغم من أن تاريخ الأغنية يعود إلى العام السابق، إلا أن الأغنية تعود اليوم تعود بقوة إلى الكثير من صفحات الفيسبوك، وهو ما يعبر عن حنين قوي إلى تلك اللحظات التي كانت فيها الثورة تشهد مظاهرات كبيرة يشترك فيها السوريين من كل المشارب.

الأخوين ملص